

تقرير البعثة

الصفقة الكبرى، الفريق العامل المعني بتوطين العمل الإنساني

البعثة الميدانية إلى البلدان الاختبارية، العراق، ١٨-٢٢ نوفمبر ٢٠١٨

يتاح هذا التقرير للجمهور وهو موجه في المقام الأول إلى أعضاء الفريق المعني بتوطين العمل الإنساني في إطار الصفقة الكبرى وإلى أفراد مختلف المنظمات المحلية والوطنية، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وإلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العراق وفي إقليم كردستان العراق التي كرس ممثلوها قسطاً من وقتهم الثمين لمشاطرة فريق البعثة وجهات نظرهم. وسيتم تبادل النتائج والاستنتاجات مع المعنيين من الخارج عبر ندوة شبكية، كما سيصار إلى إبرازها في حلقات العمل الإقليمية في أوائل العام ٢٠١٩.

وكانت قد تولت التخطيط للبعثة وتنظيمها، مجموعة المنظمين المشاركين في الفريق المعني بتوطين العمل الإنساني، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) بدعم من البرنامج المعني بإعادة التأهيل والتعليم والصحة في المجتمعات المحلية REACH، وجمعية الهلال الأحمر العراقي، ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، ومنظمة أوكسفام، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة / ومنسق الشؤون الإنسانية.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذا التقرير آراء البعثة ككل ولا تمثل بالضرورة الآراء الفردية للمنظمات المشاركة.

المحتويات

٤	عرض موجز
٦	المقدمة
٦	سياق البلد
٨	الملاحظات والنتائج الرئيسية
١٤	الاستنتاجات والتوصيات
١٨	المرفق ١: أعضاء فريق البعثة
١٩	المرفق ٢: قائمة بالمنظمات التي تمت مقابلتها
٢٠	المرفق ٣: برنامج البعثة

بعض المختصرات المستخدمة

- BCF مؤسسة بارزاني الخيرية
DAMA منظمة "داما" المعنية بالأنشطة الطبية
HCT الفريق القطري للعمل الإنساني
HFU وحدة التمويل الإنساني التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
ICCG فريق التنسيق المشترك بين المجموعات
IHF صندوق التمويل الإنساني في العراق
JCC المركز المشترك لتنسيق الأزمات
JCMC المركز المشترك للتنسيق والرصد في بغداد
NCCI لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق
OCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
RC/HC المنسق المقيم للأمم المتحدة / ومنسق الشؤون الإنسانية
REACH البرنامج المعني بإعادة التأهيل والتعليم والصحة في المجتمعات المحلية
SDC الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
SSDF مؤسسة صروح للتنمية المستدامة
UNICEF يونيسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة

عرض موجز

أوفدت إلى العراق في الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨ البعثة الميدانية الثانية إلى البلدان الاختبارية المنفذة في إطار توطین العمل الإنساني، وكان هدفها تشجيع وتيسير الوفاء بالتزامات الصفقة الكبرى المتعلقة بتوطين العمل الإنساني (موضوع التباحث ٢). وعقد فريق البعثة المكون من سبعة أعضاء، بقيادة مشتركة من الخبراء في موضوع التوطين من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، مناقشات مع الجهات الإنسانية الفاعلة في وكالات مختلفة، ومع المجموعات المعنية المتواجدة في إقليم كردستان بشكل رئيسي، إضافة إلى قيامه بزيارة قصيرة إلى بغداد من أجل فهم ماذا يعني للجهات المعنية توطین العمل الإنساني وتحديد الممارسات السلمية والحواجز المتبقية في هذا المجال.

يعيش العراق حالياً في مرحلة ما بعد النزاع منذ انتهاء العمليات العسكرية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام في ديسمبر ٢٠١٧. غير أن عدداً من القوى المحركة التي لا يمكن التكهن بها تبرز في مختلف أنحاء البلاد تؤدي إلى حركات نزوح جديدة وتؤثر في عودة النازحين في الداخل. ويشمل ذلك الهجرات المتفرقة التي تقوم بها جماعات مسلحة، والعمليات العسكرية ضيقة النطاق، ومصادر عدم الاستقرار الجديدة المرتبطة بتنامي معدلات الفقر، وغياب فرص كسب العيش، والتوترات السياسية والاجتماعية. وقد أدت آثار النزاع مقترنة باحتمالات تعرض البلاد لأخطار طبيعية مثل الحفاف والفيضانات والتصحر والزلازل، إلى تفاقم حالة الاستضعاف التي يعاني منها الشعب العراقي، وإعاقة قدرات الحكومة العراقية، وشّل عدد كبير من الخدمات الأساسية. وتفاقم بشكل خاص وضع النساء والفتيات اللواتي لا يزلن عرضة للأخطار، الأمر الذي دفع بالحكومة والوكالات الإنسانية إلى جعل موضوع الحماية في أعلى سلم برامجها.

وتتقدم عملية توطین العمل الإنساني في العراق بالرغم من التفاوت في التقدم المحرز لدى الموقعين على الصفقة الكبرى والكيانات الأخرى، للوفاء بمختلف الالتزامات. وكانت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني في الصفوف الأولى لتقديم المساعدة الإنسانية، ذلك أنها كانت تستطيع، في بداية استيلاء الدولة الإسلامية، الوصول إلى مناطق تتميز بدرجة كبيرة من انعدام الأمن، ومناطق حساسة يتعذر الوصول إليها، وكانت هذه هي ميزتها النسبية. ولكنها أقرت، من جهة أخرى، بالقيود التي تواجه قدرتها على الاضطلاع بدور أكبر وقيادة أفضل في وضع البرامج الإنسانية. واعترفت الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية على حد سواء، بصعوبة إيجاد التوازن الصحيح لتقاسم المخاطر فيما بينها عندما كان الأمر يتعلق بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية. ولاحظنا أن الجهات الفاعلة المحلية تواجه صعوبات في التقيّد بالمعايير الإنسانية، وأن الواقع العراقي أكثر تبايناً وتعقيداً مما يعرض غالباً عن الموضوع في النقاشات التي تجري في المقر.

واتخذت الجهات الفاعلة الدولية خطوات ترمي إلى معالجة بعض المشاكل المتعلقة بالشراكة والقدرات التي خُددت في الصفقة الكبرى، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لترجمة الأقوال إلى أفعال في مجال توطین العمل الإنساني. وهناك عدد من الممارسات السلمية التي تساهم في تقدم برنامج توطین العمل الإنساني لاسيما الممارسات التي تسعى إلى تحسين التكامل إلى أقصى قدر ممكن، وإقامة شراكات حقيقية. ولكن لا تزال هناك عقبات ضخمة منها النزوع إلى تفادي المخاطر الذي يتسبب بفقدان الثقة، واعتماد مواقف وطرق عمل ترى فيها الجهات الفاعلة المحلية شيئاً من الاستعلاء، واستخدام طرق لتعزيز القدرات تظل مركزة على اتجاه واحد وعلى إنجاز مشروع معين. كما تبين أن غياب التنظيم الذاتي لدى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية لاسيما منظمات المجتمع المدني المنخرطة في العمل الإنساني في سعيها إلى التغيير وإيجاد حلول محلية، يشكل أيضاً عائقاً أمام إحراز التقدم في توطین العمل الإنساني.

وسعيّاً إلى وضع برنامج تحويلي لتوطين العمل الإنساني في العراق تقود فيه الجهات الفاعلة المحلية استجابة إنسانية فعالة وقائمة على المبادئ وخاضعة للمساءلة، يقدم أعضاء الفريق التوصيات التالية:

- ١- **توصيات إلى المؤسسات المانحة والوكالات الثنائية:** (أ) وضع استراتيجيات رائدة (تجريبية) لتقاسم المخاطر تتناول قلق الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشأن الالتزامات الائتمانية بالامتثال وعدم التحيز؛ (ب) إدراج أحكام في اتفاقات الشراكة مع الشركاء الدوليين تضمن نسبة دنيا من تغطية التكاليف الأساسية، وتعزيز القدرات، وإبراز عمل الشركاء المحليين والوطنيين؛ (ج) دعم مشاريع الاتحادات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية؛ (د) زيادة التمويل

المخصص لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الإدارة الفعالة للأموال المقدمة من خلال الصندوق الإنساني المشترك للعراق وزيادة الاستثمارات متعددة السنوات؛ (هـ) وضع شروط بسيطة وموحدة وأكثر مرونة لتقديم التقارير.

٢- **توصيات إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية:** (أ) حث المانحين والشركاء الدوليين الآخرين على قبول أو استخدام تقييم المخاطر الذي يجريه الشريك المحلي، وإتاحة الفرصة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية كي تثبت أنها جديرة بالثقة؛ (ب) عقد محادثات مفتوحة وصریحة ومنتظمة مع الشركاء المحليين بشأن وجهات نظر الطرفين عن المخاطر والتحديات، والاتفاق على سبل التقدم في العمل؛ (ج) استكشاف شركات متعددة الجوانب تمويلية وغير تمويلية مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية؛ (د) وضع أو استعراض استراتيجيات وسياسات للشراكة بالتعاون مع الشركاء المحليين؛ (هـ) دعم عمل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بشأن بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية؛ (و) مباشرة محادثات وحوارات قطرية منتظمة تتعلق بالصفقة الكبرى والتزاماتها بشأن توطين العمل الإنساني؛ (ز) معالجة الشواغل الخاصة بالجهات الفاعلة المحلية بشأن الهياكل واجتماعات التنسيق؛ (ح) الاعتراف بالدور الهام للمنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في مرحلة إعادة الإعمار، والاهتمام بالمتعمد بعملها خاصة فيما يتعلق بالحماية والمساواة.

٣- **توصيات إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية:** (أ) إجراء محادثات لاستكشاف إمكانية تشكيل اتحاد/تحالف/شبكة تستند إلى فهم مشترك ورؤية متبادلة لتوطين العمل الإنساني ويسترشدها؛ (ب) وضع و/أو تعزيز استراتيجية تنظيمية للتنمية وتحديد الأولويات في مبادرات تعزيز القدرات التي تتصدى لنقاط الضعف في الحكم والأنظمة والسياسات؛ (ج) استكشاف الفرص المتاحة وجدوى الاضطلاع بأنشطة تمويل محلية (فرادى أو جماعياً) دعماً لعمل الاستجابة الإنسانية والاستدامة المالية للمنظمة.

١- وقعت عشرات الدول المانحة والمنظمات الإنسانية الدولية على الصفقة الكبرى في مايو ٢٠١٦ بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وتعهدت بتغيير ممارساتها في عشر مجالات (تسمى مواضيع التباحث) سعياً إلى جعل نظام بيئة العمل الإنساني أكثر كفاءة وفعالية وأكثر تركيزاً على الناس. ويشمل موضوع تباحث توطين العمل الإنساني التزامات **بتمويل** الجهات الفاعلة المحلية بصورة مباشرة قدر المستطاع، والاستثمار في القدرات المؤسسية طويلة الأمد للجهات الفاعلة المحلية، وإزالة الحواجز التي تمنع إقامة **شراكات** أكثر تكافؤاً بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية وتشجيع إقامة مثل هذه الشراكات، وضمان تحسين التكامل مع آليات التنسيق المحلية^١.

٢- سعياً إلى تشجيع وتيسير تنفيذ هذه الالتزامات، اختار الموقعون على الصفقة الكبرى المشاركون في الفريق العامل المعني بتوطين العمل الإنساني ثلاثة بلدان اختبارية للبعثات الجماعية من أجل تحقيق ما يلي:

- تحسين فهم ما يعنيه توطين العمل الإنساني لمختلف الجهات المعنية،
- تحديد الممارسات السليمة والتحديات والحواجز القائمة أمام التنفيذ في المجالات الرئيسية الأربعة من التزامات الصفقة الكبرى المتعلقة بتوطين العمل الإنساني المبرزة أعلاه، فضلاً عن إدراج قضايا النوع الاجتماعي في جهود التوطين،
- تشجيع إحراز التقدم في الوفاء بالالتزامات بتوطين العمل الإنساني في كل بلد من البلدان المعنية.

٣- كانت **البعثة إلى العراق في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨** الثانية في هذه السلسلة من البعثات. وضم فريق البعثة المكون من سبعة أعضاء ممثلين من مقرات الجهات المانحة (ألمانيا، وسويسرا)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، ومنظمة يونيسف، ومنظمات دولية غير حكومية (CARE وأوكسفام)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي). ومن المؤسف أن عضو الفريق المعني بالجهات المحلية من نيجيريا لم يستطع تأمين تأشيرة الدخول في الوقت المناسب للانضمام إلى البعثة. وتوجه الخبراء في موضوع التوطين من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والاتحاد الدولي – الذين تولوا أيضاً القيادة المشتركة للبعثة إلى بغداد – مع فريق البعثة بكامل أعضائه إلى كردستان حيث عقدت مناقشات مع مختلف الوكالات والمنظمات والجماعات المعنية – الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ومن بينها خمس منظمات معنية بحقوق المرأة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والجهات المانحة. وانقسم الفريق إلى مجموعتين، وقضى يوماً كاملاً في زيارة مخيمات للنازحين واللاجئين (حسن شام، وهرشم، ودباعة، وقوشته).

٤- يقدم هذا التقرير الملاحظات الرئيسية لفريق البعثة والدروس المستفادة، إضافة إلى توصيات استندت إلى مساهمات الجهات المعنية أو قدمتها هذه الأخيرة مباشرة خلال اجتماعات ومناقشات الفريق وخلال الأيام الخمسة التي استغرقتها مهمة البعثة. وقد أرفقت بالتقرير تفاصيل البرنامج والاجتماعات مع الجهات الفاعلة الإنسانية، وقائمة بأسماء أعضاء الفريق.

سياق البلد

وصف لأخطار الكوارث

٥- تلاحقت الكوارث التي شهدتها العراق ابتداء من الحرب المدمرة مع إيران ١٩٨٠-١٩٨٨، ثم العقوبات المفروضة بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠، والصراع الداخلي الذي تبع اجتياح القوات بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وخلال صيف ٢٠١٤،

^١ يمكن الاطلاع على النص الكامل للصفقة الكبرى (باللغة الإنجليزية) بما في ذلك الالتزامات الستة لتوطين العمل الإنساني في إطار موضوع التباحث ٢، على الموقعين التاليين:

<https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-hosted-iasc>

<https://media.ifrc.org/grand-bargain-localisation/home/>

استولت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على عدة مدن عراقية الأمر الذي أدى إلى نزوح أكثر من ستة ملايين شخص حاولوا الهرب من العنف^٢.

٦- تسببت أربع سنوات من المعارك الضارية وشبه المستمرة، بعواقب هائلة على المستوى الإنساني. ففي العام ٢٠١٤، نزح ٢,٥ مليون من السكان المدنيين إلى داخل العراق، وفي العام ٢٠١٥ فر أكثر من مليون شخص من منازلهم، وقرابة ٧٠٠,٠٠٠ شخص آخر في عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٧ كان هناك ١,٧ مليون نازح جديد. وأصبحت الأزمة العراقية، نتيجة حجم هذا النزوح ووتيرته، إحدى أكبر الأزمات وأشدّها تقلباً في العالم، وكان السكان المدنيون يتعرضون طوال هذه الفترات إلى مخاطر قصوى، من القصف الجوي، إلى نيران المدفعية، وإطلاق النار المتبادل، والقنص، والذخائر غير المنفجرة. واستخدم عشرات آلاف المدنيين كدروع بشرية ونجا مئات الآلاف من أوضاع شبيهة بالحصار^٣.

٧- منذ انتهاء العمليات العدائية بين الحكومة العراقية وداعش في ديسمبر ٢٠١٧، عاد ما يقدر بأربعة ملايين نازح إلى ديارهم ومناطقهم الأصلية، بينما لا يزال ١,٩ مليون من النازحين إلى داخل البلاد مشردين. وتشكل النساء والأطفال ممن يشبه بصلتهم بالجماعات المتطرفة الفئة الأكثر ضعفاً من بين الذين لا يزالون في مخيمات النزوح. ويتعرض هؤلاء إلى التمييز والفصل داخل مخيمات النازحين، ويُمنعون من العودة إلى منازلهم، وتُحجب عنهم المساعدات الإنسانية، ويتعرضون للعنف الجنسي.

٨- يواجه البلد أيضاً مجموعة من الأخطار الطبيعية العائدة إلى مناخه، وتزايد احتمالات تعرضه للجفاف، والفيضانات، والعواصف الرملية، والتصحر، وتدهور النظام البيئي، وملوحة التربة في الأراضي الخصبة، والزلازل. وقد ساهم الفقر المدقع، والنزوح، والآثار المستمرة للنزاع في تفاقم ضعف الشعب العراقي أمام الأخطار الطبيعية. وأعاق النزاع المسلح وتبعاته قدرة الحكومة، وأدى إلى شلل العديد من الخدمات الأساسية اللازمة للحد من المخاطر، وإدارة الأخطار الناشئة، ومواجهة الكوارث^٤.

الجهات الفاعلة وهياكل العمل الإنساني

٩- يتولى المركز المشترك للتنسيق والرصد في بغداد تنسيق العمل الإنساني على المستوى الاتحادي، بينما أقامت حكومة إقليم كردستان مركز التنسيق المشترك للأزمات في إربيل من أجل تمكين الشركاء من مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية في إقليم كردستان.

١٠- يضم الفريق القطري للعمل الإنساني حالياً ٢٩ عضواً من بينهم ثلاث منظمات غير حكومية (إعادة التأهيل والتعليم والصحة في المجتمعات المحلية REACH، ومؤسسة صروح للتنمية المستدامة SSDF، ومنظمة DAMA للمساعدة الطبية)، ووكالات للأمم المتحدة، ومنظمات دولية غير حكومية، وجهات مانحة، إضافة إلى اللجنة الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود بصفة مراقب. وينشط في بغداد فريق معني بالتنسيق المشترك بين المجموعات، بينما تشكل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق NCCI منتدى للمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، وتضم ٩٥ عضواً وست منظمات غير حكومية مراقبة تنفذ في البلد أنشطة إنسانية وإغاثية على حد سواء.

١١- قامت، تاريخياً، آلاف المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني بأنشطة في العراق، وما يقارب من ٣٠٠٠ منظمة من هذا النوع مسجلة في البلاد ككيانات نشطة. وتشكل تقليدياً من جمعيات خيرية أو تضامنية قائمة على المجتمعات المحلية وتساند مجموعات معينة بناء على هوياتها وواجباتها الدينية أو العرقية. ويتأثر المجتمع المدني العراقي إلى حد كبير بتنوع هياكله الاجتماعية والعرقية وقد ساهم لاحقاً التاريخ السياسي للبلاد في تشكيل معاملة. ومرة أخرى سارعت سيطرة داعش منذ بدايتها في ٢٠١٤ في تحويل تركيز عمل الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية/ ومنظمات المجتمع المدني نحو تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة في مناطق غير آمنة وشديدة الحساسية ويصعب الوصول إليها. وتكمن نقاط قوة المنظمات غير الحكومية المحلية في قربها

^٢ منظمة الهجرة العالمية، بعثة العراق، [Displacement Tracking Matrix, IDPs](#)

^٣ [Iraq: 2018 Humanitarian Response Plan Jan -Dec 2018](#)، متاح أيضاً بالعربية: خطة الاستجابة الإنسانية، ٢٠١٨.

^٤ العراق، تقرير دراسة حالة قطرية: [How Law and Regulation Support Disaster Risk Reduction](#), UNDP June 2014

من الناس (أكثر من إمكانية الوصول إلى المناطق) لأنها معنية بشكل مباشر ولها مصلحة راسخة في تحقيق الانتعاش. وتتعلق نقاط الضعف المسجلة في الدراسات الحديثة^٥ بنوعية الحكم الرديئة، وعدم كفاية فهم دور المنظمات غير الحكومية وما تسعى إليه، وضعف المساءلة والشفافية والالتزام بالمبادئ الإنسانية.

الحد من مخاطر الكوارث

١٢- في ظل الأزمات والنزاعات المتتالية والمخاطر الطبيعية المتعددة، أدى الإطار المؤسسي الضعيف تاريخياً إلى المزيد من تقويض قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على إدارة مخاطر الكوارث. وكانت الحكومة العراقية تواجه تقليدياً الكوارث المقترنة بالفيضانات والزلازل والجفاف والنزاعات والحوادث الصناعية، على سبيل رد الفعل فحسب. وتشمل الإجراءات المدرجة قبل عام ٢٠٠٣ لإدارة مخاطر الكوارث قانون الاستعانة الاضطرارية لسنة ١٩٦١، وقانون الدفاع المدني لسنة ١٩٧٨، وقانون الرعاية الاجتماعية لسنة ١٩٨٠، وقانون الصحة العامة لسنة ١٩٨١. وأصبحت قدرة مؤسسات الدولة على إدارة مخاطر الكوارث بشكل فعال مشلولة أثناء مرحلة ما بعد الحرب.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

فهم السياق

١٣- يعتبر العراق بلداً متوسط الدخل من الشريحة العليا، علماً أن حالة الضعف الاقتصادي لا تزال فعلية وبالغة الخطورة في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد رُفِعَ المستوى ٣ من حالة الطوارئ سنة ٢٠١٧، ويشار إلى الأوضاع الإنسانية بأنها في مرحلة انتقالية "بعد الموصل" أو "بعد انتهاء النزاع". ولا تزال تقع أزمات ونزاعات معقدة، أغلبها نزاعات محصورة في مناطق محددة، بينما تنتقل في الوقت نفسه مناطق أخرى إلى مرحلة الحلول المستدامة. ويبقى موضوع الحماية شاغلاً رئيسياً في المناطق التي لا تزال في حالة نزاع ومن الضروري التمسك بالقانون الدولي الإنساني وضمان الحماية اللازمة خاصة للنساء والأطفال في المخيمات والأقليات، والذين يُشتبه بارتباطهم المرعوم بالجماعات المتطرفة.

١٤- يتناقص التمويل الإنساني بشكل عام ويؤدي ذلك إلى تنامي التنافس فيما بين الوكالات. ومن المرجح أن يقود التحول نحو الحلول المستدامة في خطة الاستجابة الإنسانية لسنة ٢٠١٩ إلى تحوّل في التركيز الجغرافي لمناطق الاستجابة التي تعاني حالياً من نقص في الخدمات والتي يبقى وصول الجهات الفاعلة الدولية إليها محدوداً. وهناك الآن إعلانات هامة بإعادة الإعمار والتعهد بدعم دولي يقدم في معظمه على شكل قروض. وتجد منظمات المجتمع المدني الوطنية صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الراعي إلى الانتعاش/ وإعادة الإعمار، ولهذا تعتمد إلى حد كبير على التمويل الإنساني لتنفيذ الحلول المستدامة.

١٥- موضوع قدرة الجهات الفاعلة المحلية على احترام المبادئ الإنسانية هو أكثر دقة وتعقيداً في سياق العراق مما يوصف غالباً في حوارات توطين العمل الإنساني العالمية. وكانت تتكرر فكرة غرق الجهات المحلية في الديناميات المحلية الضيقة وخضوعها للضغوط السياسية مما يجعل من الصعب عليها، إن لم يكن من المستحيل، أن تكون محايدة وغير متحيزة. ولكن من المفارقات أيضاً أن هذا القرب من بيئة العمليات يعتبر أيضاً ميزة تحوّل هذه الجهات التفاوض مع السلطات/ والجماعات المسلحة، والوصول إلى أماكن لا يمكن للجهات الدولية الوصول إليها (على سبيل المثال في الموصل قبل تحريرها). ويجب الانتباه أكثر إلى المقايضة بين إمكانية الوصول إلى إحدى المناطق/أو التفاوض من أجل ذلك، واحترام الحياد وعدم التحيز، لأن إمكانية الوصول إلى الضحايا لها أيضاً ثمنها (اللجنة الدولية). وربما لن يكمن تعريف النجاح في البقاء بعيداً عن ضغط الحكومة وعلاقتها، بل في إمكانية التحرر بسرعة من الضغوط السياسية بعد التمكن من الوصول إلى المناطق المعنية. وتستطيع الجهات الفاعلة المحلية مقاومة الضغوط

^٥ تشمل هذه الدراسات: (١) تقييم احتياجات المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق، العراق وإقليم كردستان العراق، NCCI and RedR UK: (٢) متابعة الصفقة الكبرى من منظور العمل الميداني، Ground Truth Solutions: (٣) استطلاع للجهات المعنية أجري كجزء من إعداد التقرير الأولي لهذه البعثة إلى بلد اختياري، الاتحاد الدولي.

السياسية في حالات كثيرة كما يساعد أيضاً نظام الضوابط والموازنات المتوفر في هياكل العمل الإنساني في التصدي لهذه التعقيدات.

فهم معنى توطين العمل الإنساني

١٦- يمكن فهم برنامج توطين العمل الإنساني بطرق مختلفة. يرى البعض أنه السعي إلى تحقيق التكامل بين العمل الدولي والعمل المحلي، بينما يرى فيه البعض الآخر برنامجاً تحويلياً ستمكّن فيه الجهات الفاعلة المحلية في نهاية المطاف من قيادة الاستجابة لحالات الطوارئ التي تحدث عندها. وتتطلب هذه الرؤية الأخيرة قدرات أكثر استدامة لتنفيذ العمل الإنساني في العراق مع الإقرار بأن من المرجح أن تقلص الجهات الفاعلة الدولية أنشطتها وتسحب من العمل نظراً إلى انخفاض التمويل المتوفر في الأماكن التي أصبحت في مرحلة ما بعد النزاع. وفي سياق المرحلة الانتقالية للعراق، تعتبر بعض الجهات الإنسانية الدولية أن توطين العمل الإنساني هو جزء من استراتيجية الخروج.

١٧- إن مستويات الوعي بما تعنيه الصفقة الكبرى متدنية لدى مختلف المجموعات المعنية، ومن الضروري إغناء الحديث عن توطين العمل الإنساني وعدم حصره بنموذج الجهات الدولية مقابل الجهات المحلية. ومن المهم تركيز الكلام عن توطين العمل الإنساني على التكامل في نظام العمل الإنساني. كما من المهم أيضاً الإشارة إلى نظام الضوابط والموازنات الذي توفره الجهات الدولية والجهات المحلية مجتمعة. فعلى سبيل المثال، يتطلب إيجاد الحلول لمواضيع الحماية فهماً عميقاً للثقافة والسياق المحلي (وهذه نقطة قوة الجهات المحلية)، ولكن حضور المنظمات غير العراقية ودعمها هو أيضاً بالغ الأهمية. وفي مجال الحماية، أشارت مصادر مختلفة أن المنظمات النسائية تحتل الموقع الأفضل لتلبية احتياجات النساء والأطفال للحماية لأنها لديها معرفة وثيقة بالثقافة المحلية وبحاجات النساء. "المنظمات المحلية هي التي تقوم بالدور الفاعل في [موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي]" (المجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي). ولهذا من الواضح أن المنظمات النسائية والحكومة قد تكون على طرفي نقيض في الاستجابة لحاجات النساء إلى الحماية خاصة النساء والأطفال ممن يشتهن بارتباطهم المزعوم بالدولة الإسلامية والذين منحتم منظمات المجتمع المدني حماية أفضل. ومن المهم عدم وضع كل "الجهات الفاعلة المحلية" في نفس السلة لأن المهام والقدرات المتوفرة (خاصة فيما يتعلق بقضايا النساء) تختلف جذرياً من جهة إلى جهة أخرى.

١٨- دفع الجهات الفاعلة المحلية أو استغلال ميزتها النسبية قد يتسبب أيضاً بعواقب وخيمة. عندما كانت تسود بعض المناطق كما في الموصل مستويات عالية من انعدام الأمن ولم يكن من الممكن لجهات دولية كثيرة الوصول إليها، حظيت الجهات المحلية بتقدير كبير لتصديها للقيود الأمنية. وتمتلك المنظمات المحلية إمكانيات واسعة بالوصول إلى عدد كبير من الأماكن ولكن هذا يعني أنها أول من سيتعرض لانعدام الأمن والضغط. صحيح أن الجهات الدولية تخضع أيضاً للضغوط لكن المنظمات المحلية هي أكثر تعرضاً لها. ويشير ممثل منظمة غير حكومية محلية إلى أن "الأمم المتحدة و المنظمات الدولية غير الحكومية تعلم بهذه المشاكل، وتترك للمنظمات المحلية أمر التصدي لها بينما تستمر في التشدد بشأن الإبلاغ وغيرها من المسائل".

١٩- وفقاً لختلف الجهات الفاعلة الدولية التي تمت مقابلتها كانت أسباب رفضها أو ترددها في دعم الجهات المحلية بشكل مباشر هي التالية: (١) التصور بأنها قد لا تكون محايدة - إما بسبب انحيازها الخاص أو نتيجة ضغوط خارجية من مصادر سياسية، (٢) مخاطر ائتمانية، (٣) انطباعات بعدم وجودها في الموقع الملائم لتحقيق أهداف خطة حشد الموارد الإنسانية. وأعطيت من جهة أخرى، أمثلة عن النتائج الإيجابية التي حققها الحوار بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية بشأن أهمية المبادئ الإنسانية. علاوة على ذلك، كان هناك إقرار بشجاعة بعض المواطنين العراقيين العاملين في منظمات دولية وفي منظمات محلية الذين يظهرون أعلى مستويات من المخاطرة لتقديم المعونة. وأشار إلى أن عدداً كبيراً من المنظمات الدولية تصوّر نفسها بأنها محايدة ولكن المجتمع العراقي بشكل عام لا يشاطرها هذه الرؤية. فلما كانت جذور العديد من المنظمات الدولية جذوراً غربية وتتلقى أموالاً من الغرب، يمكن النظر إليها بأنها أيضاً منحازة. وتماشياً مع المبادئ الإنسانية يجب أن تقوم كل الجهات الإنسانية الفاعلة بإعادة تقييم نفسها باستمرار واختبار التزامها بهذه المبادئ.

^٦ نظم فريق التنسيق المشترك بين المجموعات نقاشات بشأن الصفقة الكبرى وحددت ثلاثة مواضيع تباحث ذات أولوية منها توطين العمل الإنساني. ووضع مشروع خطة عمل اطلع عليه الفريق القطري للعمل الإنساني.

٢٠- ذكرت أيضاً المنظمات المحلية مسألة اللغة كحاجز يمنعهم من الشعور بأنهم يستطيعون المشاركة بشكل متساو. لا يتعلق الأمر أساساً باللغة العربية/أو الكردية مقابل الإنجليزية، بل يتعلق أكثر بالمصطلحات والمختصرات المستخدمة وبطريقة تقديم الحجج التي تبدو لهم غريبة. ويعلق أحد الممثلين المحليين بالقول: "شاركت خلال ١٨ شهراً [في الفريق التطري للعمل الإنساني] لكنني لا أزال مضطرباً عندما أتكلم، فهم يقولون أنهم يستمعون إلي، ولكن حركات جسدكم تقول لي أصمت". وتصف المنظمات المحلية بعض عناصر تقييم القدرات والعناية الواجبة بأنها "مهينة"، وأن "كبار كهنة" المنظمات الدولية يحاكمونهم وفقاً لمعايير لم يتعرفوا إليها. وتشير، إضافة إلى ذلك، إلى أن العديد من المنظمات التي تضطلع بهذا التقييم ليست نفسها ممتازة، وبالرغم من مواردها، تواجه هي أيضاً قيوداً على قدراتها الداخلية.

٢١- في سياق المرحلة الانتقالية للعراق بعد انتهاء النزاع، لا يتعلق توطين العمل الإنساني بمسألة الكفاءة فحسب، بل يتعلق أيضاً بتسخير عودة بروز المجتمع المدني. توجد أكثر من ٥٠٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة وتبذل حالياً مساع ترمي إلى تنظيم ومراجعة عملية التسجيل. وتعمل ما بين ١٠٠ و ١٥٠ منظمة غير حكومية في شراكات إنسانية يعتمد تمويلها غالباً بشكل أساسي على الجهات المانحة الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتفتقر الجهات الفاعلة المحلية إلى صوت مشترك وتأثير مشترك بينما توجد فرص هائلة للتنظيم الذاتي يجب استغلالها. وقد شكلت المنظمات المحلية في بلدان أخرى تحالفات للمطالبة بالتغيير.

"استثمروا في بنائنا، وساهموا في بناء أمة" (ممثل منظمة غير حكومية محلية).

القدرة وتعزيز القدرات

٢٢- ترى الجهات الفاعلة المحلية في القيود المتعلقة بقدراتها عائقاً رئيسياً أمام قيامها بدور أكبر وبالمزيد من المهام القيادية في برامج العمل الإنساني. وهي تقبل بذلك إلى حد ما، وتتمنى المزيد من الالتزامات الاستراتيجية من جانب شركائها الدوليين والتخطيط لإقامة علاقات أطول أمداً. وتتميز حالياً العلاقات بين الجهات الدولية والمنظمات المحلية بطابع تعاقدية في غالب الأحيان يستمر فقط بضعة أشهر بناء على منحة تقدم لمشروع معين بدلاً من الالتزام بمواكبة العمل. ويمكن أن تتغير طبيعة ونوعية العلاقات مع الجهات الدولية بسرعة حين يتغير الموظف المعني في الشرك الدولي وهو أمر يمكن أن يتكرر كثيراً. "ولا يمكن أن ينجح بناء القدرات بمجرد عملية عابرة"، فهو يتطلب وقتاً وسنوات طويلة من الشراكة الملتزمة.

"التحدي الرئيسي الذي نواجهه كمنظمة غير حكومية محلية هو الاستدامة المالية لمنظمتنا. لا تحترم الجهات المانحة إلا المنظمات غير الحكومية الدولية وتعطيها الأموال. إننا ننسق مع المنظمات الدولية غير الحكومية لنتمكن من تنفيذ المشاريع. وتنحصر الشراكة معها في تقديمها التمويل" (ممثل منظمة غير حكومية محلية).

٢٣- تفتقر الجهات المانحة إلى التنسيق فيما بينها بشأن عمليات تقييم القدرات للمنظمات المحلية والوطنية. ولا يوفر النهج قصير الأمد القائم على مشروع معين مجالاً واسعاً لعملية شاملة واستراتيجية (تنظيمية) لتعزيز القدرات. وباستثناء خطة صندوق التمويل الإنساني في العراق التي تركز على بناء قدرات الشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية وليس على مجرد زيادة تمويلها، لا يوجد حالياً إلا القليل جداً من التمويل الإنساني المؤسسي المخصص لتعزيز القدرات.

٢٤- يجري النقاش حول نوع القدرات المطلوبة فعلاً: هل هي في الحقيقة القدرة على تنفيذ المشروع المعني، أو القدرة على التعامل مع تعقيدات النظام الدولي: نماذج المشاريع وتقديم القرارات، وشروط الامتثال، وفهم هيكل العمل الإنساني والسياسات والعمليات؟ تتوقع من المنظمات المحلية أن "تتكرم قواعد لعبتنا" أكثر مما تتوقع من المجموعة الدولية أن تبذل الجهود اللازمة للتكيف مع السياق المحلي والوطني.

٢٥- غالباً ما يركز تعزيز القدرات على القدرة التقنية على تنفيذ المشاريع. غير أن العديد من المنظمات المحلية تحتاج إلى دعم تنظيمي - على سبيل المثال: أجهزة حكم المنظمة، والأنظمة المالية وتكنولوجيا المعلومات، والقدرات المتعلقة بجمع الأموال (والتي يمكن أن تولد إيرادات غير مقيّدة من خلال الحملات العامة المحلية لجمع الأموال). وهناك تكاليف تتجاوز مجرد الحفاظ على النفقات العامة في الاستثمار المخصص للمنظمة.

٢٦- بينما يركز البرنامج الدولي لتوطين العمل الإنساني إلى حد كبير على التمويل، لا يشكل هذا الموضوع الشاغل الوحيد للجهات الفاعلة المحلية. المنظمات المحلية هي حريصة بالتأكد على الحصول على المزيد من الموارد ولكن لديها أيضاً شواغل أخرى أهم. وأعربت جهات عديدة عن رغبتها في وجود مؤشرات للشراكة تتجاوز مسألة حجم التمويل الذي تحصل عليه لتتناول جوانب نوعية من الشراكة. فالشفافية تعتبر مسألة أساسية – المنظمات المحلية لا تفهم القرارات المتخذة بشأن التمويل. وقد أعربت بعض المنظمات عن إحباطها لتلقيها تعليقات غير واضحة على المقترحات المرفوضة، أو حتى عدم تلقيها أي تعليق^٧.

٢٧- بموجب إرشادات الصندوق القطري المشترك / صندوق التمويل الإنساني في العراق، تغطي تكاليف دعم البرامج لدى الشركاء المحليين (الجهات المنفذة الفرعية) بنسبة أقصاها ٧ بالمائة من النفقات المباشرة المعتمدة التي يتكدها الشريك (الدولي) المنفذ. وفي أغلب الأحيان، لا يُنقل إلا القليل أو لا يُنقل أحياناً أي مبلغ من الشريك الدولي إلى الشريك المحلي. أما آليات التمويل الأخرى التي قد تكون ربما متاحة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية فتتطلب مساهمة مقابلة لا تمتلكها، وتشعر أحياناً هذه الجهات بمنافسة غير عادلة في تقديم العطاءات.

٢٨- صندوق التمويل الإنساني في العراق هو الآلية الرئيسية لتمويل المانحين للجهات المحلية والوطنية سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط (وكالة للأمم المتحدة أو منظمة دولية غير حكومية). وباستثناء سياسات الجهات المانحة الحالية (المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ECHO)، أو عملياتها (مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث OFDA) التي تحظر التمويل المباشر للجهات المحلية، تواجه الجهات المانحة، نظراً إلى الأوضاع في العراق، صعوبات كبيرة في إيجاد التوازن بين التعرض للمخاطر وضمان الامتثال وصلابة الأنظمة الائتمانية. وفيما يتعلق بصندوق التمويل الإنساني في العراق، تُعالج هذه الصعوبات عبر إطار إدارة المخاطر القائم والذي يستدعي الاضطلاع بأنشطة مثل مراقبة المشاريع الميدانية، والقيام بعمليات التفتيش المالية في المكان، وتدقيق الحسابات.

٢٩- تتفق مختلف مكونات الجهات المعنية بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على أن الاحتمال وإساءة استخدام الأموال لا يزالان موضع قلق كبير^٨، وأن بناء القدرات هو استراتيجية هامة في إدارة المخاطر من أجل التصدي لذلك وزيادة مستويات التمويل المخصص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويجب التعمد باستثمارات طويلة الأمد في بناء القدرات، الأمر الذي يقتضي إقامة علاقات ثقة متبادلة بين الجهات المحلية والدولية.

٣٠- أشار موظف حكومي إلى أن الجهات المحلية الحكومية وغير الحكومية لا تملك فهماً واضحاً لأدوات وآليات وهيكل تمويل الجهات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة. علاوة على ذلك، لا يوجد نظام تتبع شفاف أو إحصائيات عن معدلات التمويل المخصص للجهات المحلية والوطنية.

التنسيق والصوت المسموع والتأثير (بما في ذلك صوت النساء)

٣١- تسيطر المنظمات الدولية على هيكل التنسيق ويتمّين على المنظمات المحلية بذل جهود كبيرة للمشاركة فيها وذلك لأسباب عدة منها ما يلي: (أ) تجري الاجتماعات باللغة الإنجليزية بدون توفر الترجمة؛ (ب) غالباً ما يكون جدول الأعمال موجهاً نحو حاجات المنظمات الدولية، على سبيل المثال يكرس وقت طويل لقضايا تتعلق بتأثيرات الدخول؛ (ج) نظام التنسيق معقد وحتى الذين يتكلمون الإنجليزية بسهولة يتخوفون من استخدام المختصرات ومن طريقة صياغة المشاكل.

^٧ آليات التعقيب موجودة في نظام البرامج التشغيلية لحظة الاستجابة الإنسانية وفي مشاريع إدارة منح صندوق التمويل الإنساني في العراق. وربما اختارت بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية عدم مشاركة منسقي المجموعات، أو عدم مشاركة ممثليها في المجموعات وفي المجلس الاستشاري، أو في نظام المعلومات الممنوح مباشرة على الشبكة أو في أي مكان آخر.

^٨ من بين ١١ شريكاً تم اختيارهم للتمويل عبر نافذة المنظمات غير الحكومية الوطنية، صنف تقييم القدرات لصندوق التمويل الإنساني في العراق ١٠ شركاء باعتبارها "شديدة الخطورة"، ومن بين ٦٤ منظمة غير حكومية وطنية تتلقى تمويلاً من الصندوق، ٥٤ منظمة هي مصنفة كشريك شديد الخطورة. ومن الدلائل على هذه المخاطر عدد التحقيقات الجارية بسبب الاشتباه بوجود احتيال وتبلغ ٧٥% منها بعمليات شريك شديد الخطورة، و ٨٧% من هؤلاء الشركاء هم من المنظمات غير الحكومية الوطنية. صندوق التمويل الإنساني في العراق، الصفقة الكبرى، موضوع التباحث ٢- توطين العمل الإنساني، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، أكتوبر ٢٠١٨.

٣٢- أعربت المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي تمت مقابلتها عن تجاهل الواسع لدورها وقدراتها من جانب الجهات الدولية المتواجدة للاستجابة وعن استحواد المجتمع الدولي للتمويل وحرمان المنظمات النسائية من مواردها (المعتادة). "في بداية الأزمة لم تؤخذ على محمل الجد" (مثلة لمنظمة معنية بحقوق المرأة). ولم تلتقط الجهات الفاعلة الدولية الطابع المعقد لقضايا المرأة كما تظهر في الثقافة العراقية، وهي "تميل إلى اعتماد صور نمطية عن القضايا التي تهم المرأة".

٣٣- وفقاً لأقوال المنظمات المعنية بحقوق المرأة في المقابلات، تجاهل المجتمع الدولي إلى حد كبير في استجابته الإنسانية برامج التنمية القائمة والجهود الساعية إلى تمكين المرأة، الأمر الذي أضّر بالتقدم المحرز في الدفاع عن حقوق المرأة. وتوقف عدد كبير من الأنشطة المخصصة للنساء في المجتمعات المحلية المضيفة حين وصل تمويل الاستجابة الإنسانية للنازحين إلى داخل البلاد. وأشارت هذه المنظمات إلى أن هذه السياسات أدت بدورها إلى انخفاض استثمارات الحكومة وتمويلها للأنشطة النسائية في المجتمعات المضيفة. وتأثر إلى حد كبير التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين.

٣٤- أصوات النساء غير مسموعة بالقدر الكافي؛ تستشير الجهات الإنسانية/ الوكالات العاملة في المخيمات الرجال وتستمع إلى آرائهم بالدرجة الأولى. وأكدت المنظمات النسائية أن المجتمع الدولي الإنساني لم يتمكن من الاستماع إلى أصوات النساء وإدراج حاجتهن وقدراتهن الخاصة في عمليات تقييم القدرات. وأدى ذلك إلى عدم إعطاء الأولوية لقضايا النساء وخاصة للأشخاص المعرضين للخطر مثل الأطفال المولودين نتيجة حالات الاغتصاب من جانب الدولة الإسلامية، وأفراد الأقلية اليازدية وخاصة النساء، "هناك الآلاف ممن عانين ما عانته ناديا" [بالإشارة إلى ناديا مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام].

٣٥- تقدم أصوات النساء مساهمة أساسية في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتلاحم الاجتماعي- ولهذا تضطلع المنظمات المعنية بحقوق النساء/ والمنظمات التي تقودها النساء، والحكومة بدور محوري في هذا المجال. وما تطلبه المنظمات النسائية من الجهات المانحة هو تخصيص صندوق لمعالجة قضايا العنف ضد النساء/ العنف القائم على النوع الاجتماعي، كجزء من الصندوق المخصص لتثبيت الاستقرار (مع إعطاء أفضلية الحصول على المساعدات للمنظمات النسائية).

٣٦- يشككي عدد من الجهات الفاعلة المحلية من عدم إبراز عملهم أو عدم إبداء التقدير لهم في التقارير المقدمة إلى المانحين. ويقول أحد ممثلي منظمة محلية غير حكومية: "هل يعرف المانحون من الذي ينفذ فعلاً الأنشطة؟ تمر جميع الاتصالات عبر المنظمة الدولية غير الحكومية/ أو الأمم المتحدة وهي تنسب إليها الفضل في ما نتجزه نحن من عمل".

الممارسات السليمة في توطين العمل الإنساني

٣٧- يحرز توطين العمل الإنساني تقدماً حين تتواجد داخل النظام دوافع لتحقيق التوطين وحين تجعل منه قيادات المنظمات أولوية. كان التقدم الواضح في مجال توطين العمل الإنساني الذي لاحظته فريق البعثة يعود في غالب الأحيان إلى مواقف القيادات. في المقابل لم يكن التقدم كبيراً في الحالات التي لم تهتم فيها بعض الجهات المانحة مثلاً بموضوع التوطين أو لم تضعه في الأولوية.

٣٨- التمثيل والمشاركة في آليات تنسيق العمل الإنساني من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية هي ممارسات جيدة ملحوظة في العراق. يضم الفريق القطري للعمل الإنساني أعضاء من ثلاث منظمات غير حكومية وطنية (منظمة "داما" DAMA المعنية بالأنشطة الطبية، والبرنامج المعني بإعادة التأهيل والتعليم والصحة في المجتمعات المحلية REACH، ومؤسسة صروح للتنمية المستدامة SSDF). وهناك ٦٤ منظمة وطنية غير حكومية تتلقى حالياً دعماً من صندوق التمويل الإنساني في العراق وتنشط داخل مختلف المجموعات ولديها ممثلون في المجلس الاستشاري لصندوق التمويل وفي لجان الاستعراض التقني حيث يساهمون في تحديد الأولويات وفي اتخاذ القرارات.

٣٩- كانت خطة الاستجابة الإنسانية لسنة ٢٠١٩ أكثر تركيزاً على إبراز قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقضايا النوع الاجتماعي، وتحسن التنسيق بين المجموعات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي (بما في ذلك دور المنظمات النسائية المحلية).

٤٠- لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق هي آلية غير معتادة ومحبذة للتنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. وتضم حالياً ١٦٩ عضواً من المنظمات غير الحكومية، ٧٠ منها هي منظمات وطنية، ولديها شبكة تنسيق ميدانية هي فريق من ٢٥

منظمة غير حكومية وطنية شريكة هي جهات التنسيق وتقع مراكزها في جميع محافظات العراق البالغ عددها ١٨ محافظة. ويأتي عضوان من الأعضاء السبعة في مجلس إدارتها من منظمات وطنية. وهي منتدى تنسيق شامل تستطيع فيه المنظمات غير الحكومية تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإنسانية وقرارات سياسات العمل الإنساني في العراق. وتقدم لجنة التنسيق خدمات دعم متنوعة لأعضائها من المنظمات غير الحكومية ومنها بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والمناصرة داخل العراق وخارجه. وهي تساعد في عدم تسييس العمل الإنساني لدى الجهات الفاعلة المحلية والدولية وتشكل الإطار الوحيد المتوفر حالياً للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية /الجهات الفاعلة الوطنية.

٤١- منذ إنشائه سنة ٢٠١٥، خصص صندوق التمويل الإنساني في العراق أكثر من ٢٢ مليون دولار أمريكي أو ١٠% من أمواله إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية، ومنها ٣،٢ مليون دولار أمريكي (٩%) تم صرفها ما بين ١ يناير و ٣١ أكتوبر ٢٠١٨. إضافة إلى ذلك، قدمت دائرة التمويل الإنساني في العراق للمنظمات غير الحكومية الوطنية التدريب فيما يتعلق باقتراح الميزانيات وإعدادها، ونظام إدارة المنح، وطريقة الخضوع لتقييم القدرات الذي يجريه الصندوق القطري المشترك من أجل دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية في حصولها على التمويل.

٤٢- قررت سنة ٢٠١٧ المجموعة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تشجيع توطين العمل الإنساني وتقديم التمويل إلى المنظمات المحلية والوطنية. تعطى المنظمات المحلية والوطنية الأولوية في الخصاص المحددة للمجموعة وتكون الشركات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية إلزامية. وأقرت أيضاً مجموعة سبل العيش في حالات الطوارئ بالقيمة المضافة للمنظمات المحلية والوطنية خاصة في الوصول إلى أماكن معزولة وغير آمنة. وتزايدت شركات المنظمات الدولية مع الجهات المحلية لبناء القدرات أثناء العمل، وثمة مؤشرات جيدة تدل على زيادة القدرات. وناقش من جانبه الفريق العامل المشترك بين المجموعات موضوع الصنف الكبري ووافق على إعطاء الأولوية لثلاثة مواضيع تباحث منها توطين العمل الإنساني. وجرى إعداد خطة عمل اطلع عليها الفريق القطري للعمل الإنساني، وهناك تقدم في التفكير والعمل المشترك بين القطاعات في موضوع توطين العمل الإنساني.

٤٣- قامت أيضاً منظمات/ووكالات دولية مختلفة بالاستثمار في تعزيز قدرات الموارد البشرية من أجل توطين العمل الإنساني. يعمل لدى منظمة أوكسفام فريق معني بالشراكة من سبعة موظفين، وينشط في مجلس اللاجئين الدنماركي DRC منسق للشراكة يركز على تطوير نهج التنفيذ المباشر، بينما زادت وحدة التمويل الإنساني التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدد موظفيها من أجل دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية التي ستشجع على المزيد من المشاركة في هيكلة العمل الإنساني كشرط مسبق للتمويل.

٤٤- ثمة نماذج متنوعة من المشاركة والشراكة والاتحاد فيما بين الجهات المحلية/والوطنية والدولية من أجل تحقيق هدف/أو تلبية حاجة. ولا تزال هناك تعاقدات من الباطن لشركات قصيرة الأمد (عادة مع وكالات الأمم المتحدة)، ولكن توجد أيضاً شركات طويلة الأمد موجهة نحو الشراكة بين الأقران أو نحو تنمية القدرات المحلية لإدارة المشاريع الإنسانية. واعتبر أن نموذج شراكة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وجمعية الهلال الأحمر العراقي وجمعيات وطنية أخرى، له مزايا كبيرة مثل الالتزام بنفس مدونة السلوك وامتلاك هيئة تنظيمية مشتركة.

٤٥- تقاسم القدرات أو الاستناد إلى المزايا النسبية للجهات الأخرى. كان من المفيد مشاركة الجهات الفاعلة المحلية فهمها للسياق واللغة الخ. ومشاركة الجهات الدولية تجربتها في أزمات مماثلة. وتظهر بوضوح النتائج الإيجابية لذلك في معالجة موضوع حماية الأطفال وفي الأنشطة/والاستجابات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي حيث تتولى الآن المنظمات المحلية إدارة معظمها. وتستخدم الإجراءات التشغيلية الموحدة والعمليات والأنظمة التي وضعتها مختلف المجموعات كمرجع/أو أطر عمل للعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. ومن بين الأمثلة الأخرى للمشاركة في بناء القدرات الوطنية نذكر ما يلي:

أ) تجربة منظمة كاريتاس في دهوك في ممارسات سلمية في الشراكة مع هيئة الإغاثة الكاثوليكية خاصة حول تعزيز القدرات المستند إلى أهداف استراتيجية متفق عليها.

ب) دعم الصليب الأحمر الألماني لتعزيز قدرات جمعية الهلال الأحمر العراقي ومنها إعادة تأهيل مكاتب فروعها وتثبيت الأنظمة والإجراءات التنظيمية.

ج) تعاون المنظمات المعنية بحقوق المرأة مع اليونيسف بشأن توزيع مواد النظافة الصحية والاستعداد لفصل الشتاء، ثم التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل ضمان تحديد حاجات النساء وتلبيتها على النحو المناسب.

د) الدعم المستمر الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمركز المشترك لتنسيق الأزمات في إربيل، من أجل تعزيز قدرات مؤسسة بارزاني الخيرية التي أوكلت إليها مهمة التنسيق في المخيمات.

الغفرات في المعلومات

٤٦- لم يتوفر لفريق البعثة فرصة البحث في مسائل هامة أخرى منها ما يلي:

- دور الجاليات في الخارج في تعزيز الاستجابة الإنسانية – علماً أن هناك عدداً من المنظمات التي تقدم خدمات في العراق لاسيما المنظمات المعنية بأزمة اللاجئين السوريين.
- دور القطاع الخاص ومصادر التمويل الأخرى المؤسسية والاجتماعية – تقرر المنظمات المحلية والوطنية بوجود فرص تمويل يجب استغلالها نظراً إلى تقاليد العمل الخيري في العراق.
- برنامج إعادة التأهيل والإعمار- علماً أن هناك حجماً كبيراً من التمويل تم تقديمه أو التعهد بتقديمه.
- الأخطار الأخرى وطريقة تصدي آليات العمل الإنساني لها – لم يركز فريق البعثة إلا على الاستجابة للأزمة الناجمة عن النزاعات.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٧- يتقدم توطين العمل الإنساني في العراق بالرغم من التفاوت في التقدم الذي يحرزه مختلف الموقعين على الصفة الكبرى، والتفاوت بالنسبة إلى مختلف الالتزامات ومختلف عناصر التوطين. غير أن فرص الدفع ببرنامج توطين العمل الإنساني نحو الأمام متوفرة نظراً إلى سعي المجتمع الدولي الإنساني إلى الانتقال الآن نحو الحلول المستدامة. واتخذت الجهات الفاعلة الدولية بعض الخطوات الرامية إلى معالجة عدد من قضايا الشراكة والقدرات التي أثّرت في الماضي، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل ترجمة الأقوال إلى أفعال في مجال توطين العمل الإنساني. ولا تزال هناك حواجز يجب التصدي لها مثل النزوع إلى تفادي المخاطر، وغياب الثقة، واعتماد مواقف وطرق عمل ترى فيها الجهات الفاعلة المحلية موقف استعلاء، واستخدام طرق لتعزيز القدرات تظل مركزة على اتجاه واحد وعلى إنجاز مشروع معين.

٤٨- الثقة هي مسألة أساسية من جميع الجوانب. ويتطلب تعزيز الثقة أن تعقد الجهات الفاعلة المحلية والدولية محادثات منتظمة وصریحة ومنهجية تركز على الإجراءات الناجحة والإجراءات الفاشلة. ويمكن استكشاف الاستخدام المنهجي لآلية التعقيب، والتقييم المتبادل، واستعراض الأقران. ويجب أيضاً تعزيز روح الشراكة المبنية على الاحترام المتبادل، والمحادثات القائمة على الأدلة، والتصريحات والاتفاقات الواضحة حول ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله ولأي سبب. وسيساعد بناء الثقة في تقديم المعونة المستندة إلى المبادئ، وإشراك الجميع، والأهم الخضوع لمساءلة السكان المتضررين.

٤٩- يطرح فريق البعثة التوصيات التالية للنظر فيها باعتبارها الطريق نحو تحقيق برنامج تحويلي لتوطين العمل الإنساني يمكن الجهات الفاعلة المحلية من قيادة استجابة إنسانية فعالة وقائمة على المبادئ وخاضعة للمساءلة.

الجهات المانحة (الوكالات المؤسسية والوكالات الثنائية)

(أ) وضع و/أو تبادل استراتيجيات لتقاسم المخاطر/ وتحويل المخاطر تتناول الشواغل المتعلقة بالالتزامات الائتمانية بالامتثال والحياد وعدم التحيز التي تحول دون توفير التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ولا تدعم الشراكات الحقيقية بين الجهات الدولية والجهات المحلية والوطنية.

(ب) إدراج أحكام في اتفاقات الشراكة مع الشركاء الدوليين تضمن للشركاء المنفذين (الفرعيين) المحليين والوطنيين ما يلي: (١) نسبة دنيا من تغطية التكاليف العامة/ تكاليف دعم المشروع؛ (٢) استراتيجية لتعزيز القدرات والتمويل الملائم؛ (٣) إبراز عمل الشركاء المحليين في التقارير وفي البيانات الإعلامية؛ (٤) التأكد من أن الشركاء المحليين يتلقون التمويل متعدد السنوات لنفس المدة مثلاً يتلقاه الشركاء الدولي.

(ج) تقديم الدعم، عبر صندوق التمويل الإنساني في العراق وغيرها من آليات التمويل، لمشاريع الاتحادات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية في شراكة عادلة، فضلاً عن مشاريع الاتحاد فيما بين الجهات المحلية والوطنية.

(د) زيادة التمويل المخصص لبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عبر آليات التمويل المناسبة، واستكشاف/أو وضع استراتيجيات لاستثمارات متعددة السنوات تدعم بناء القدرات التنظيمية للجهات المحلية في مجالات الانتعاش/الانتقال والتأهب. أما برنامج توطین العمل الإنساني في إطار الصفقة الكبرى، لاسيما ما يتعلق بتعزيز المجتمع المدني وإسراع صوته وتعزيز المساءلة، فيجب أن يكون مرتبطاً بجدول أعمال التنمية (بما في ذلك موضوع الحكم) وتمويل التنمية.

(هـ) وضع شروط أكثر مرونة لتقديم التقارير (على سبيل المثال، مواعيد نهائية مرنة، وتبسيط اللغة المستخدمة في الاقتراحات وفي نماذج التقارير)، واستخدام نماذج موحدة وبسيطة لتقديم التقارير.

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية

(أ) إتاحة الفرصة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية كي تثبت أنها جديرة بالثقة، مثل إنشاء موقع إلكتروني يمكن أن تشهد فيه أطراف ثالثة لصالح المنظمة، أو آلية تقييم/تعقيب شفافة، أو تسجيل نتائج عمليات تدقيق الحسابات. دعم/حث المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى على قبول تقييم المخاطر الذي يجريه الشركاء المحلي.

(ب) عقد محادثات مفتوحة وصریحة ومنتظمة مع الشركاء المحليين بشأن المخاطر والصعوبات التشغيلية لكلا الجانبين، والاتفاق على سبل المضي قدماً. توفير المعلومات عن نظام العمل الإنساني (الدولي) وطريقة عمله، وزيادة تبادل المعلومات وتنظيمه.

(ج) استكشاف شراكات متعددة الجوانب تمويلية وغير تمويلية (تحالفات، اتحادات) مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

(د) وضع/أو استعراض استراتيجيات وسياسات للشراكة بالتعاون مع الجهات المحلية من أجل دعم توطین العمل الإنساني وممارسات الشراكة السلمية^١. ويجب أن تتناول على الأقل شواغل الجهات المحلية الرئيسية بشأن مبادئ الشراكة، وتعزيز القدرات، والتكاليف العامة/تكاليف دعم المشروع، والحضور، والاتصالات.

(هـ) دعم عمل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق بشأن بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والاستناد إلى قاعدة بياناتها الحالية من أجل وضع خريطة واضحة ومتحركة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ولقدراتها.

^١ ينص ميثاق التغيير [Charter for Change](#) على مبادئ الشراكة. المشروع [Shifting the Power Project](#) وضع مذكرات تفاهم مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية للتقدم في تنفيذ ميثاق التغيير مع الشبكة الإنسانية [National Humanitarian Network](#) في باكستان، والميثاق الموقع مع التحالف الوطني في بنغلادش [National Alliance of Humanitarian Actors in Bangladesh \(NAHAB\)](#).

(و) مباشرة محادثات وحوارات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية حول الصفة الكبرى وتوطين العمل الإنساني من أجل معرفة استعدادها لتقديم المزيد من الطلبات وتأدية دور في دعم الالتزام بالمساءلة ومن ثم إحداث التغيير.

(ز) توفير مترجمين في اجتماعات التنسيق أو إشراك منظمة مترجمين بلا حدود، وإتاحة المزيد من الوقت والفرص لمشاركة الجهات المحلية في هذه الاجتماعات.

(ح) الاعتراف بالدور الهام للمنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في مرحلة إعادة الإعمار، والاهتمام المتعمد بعملها خاصة فيما يتعلق بالحماية والمساواة.

الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

(أ) يجب أن تجتمع منظمات المجتمع المدني المشاركة في العمل الإنساني وتتكلم بصوت واحد، وتسعى إلى التغيير وإيجاد "حلول محلية لتوطين العمل الإنساني".

(ب) إجراء محادثات وحوارات لاستكشاف إمكانية تشكيل اتحاد/تحالف/شبكة من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تستند إلى فهم مشترك ورؤية متبادلة لتوطين العمل الإنساني وتسترشد بها.

(ج) وضع و/أو تعزيز استراتيجية تنظيمية للتنمية وتحديد الأولويات في مبادرات تعزيز القدرات التي تتصدى لنقاط الضعف في الحكم والأنظمة والسياسات.

(د) استكشاف الفرص المتاحة وجدوى الاضطلاع بأنشطة تمويل محلية (فردى أو جاعياً) دعماً لعمل الاستجابة الإنسانية والاستدامة المالية للمنظمة.

٥٠- يقدم أيضاً فريق البعثة التوصيات التالية الخاصة بالتزامات توطين العمل الإنساني في إطار الصفة الكبرى كما وضعها المركز المشترك لتنسيق الأزمان في إقليم كردستان:

(أ) ينبغي أن يترافق تحويل التمويل إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (والى الجهات الدولية المعنية بهذا الموضوع كذلك) بما يلي: (أ) الشفافية في صنع القرار من أجل ضمان اسناد قرارات التمويل إلى معايير موحدة يمكن التحقق منها بموضوعية، واستخدامها آليات معروفة جيداً ومفهومة من جميع الجهات الفاعلة؛ (ب) تفويض سلطة أكبر للجهات المستجيبة المحلية لأن غالباً ما يتم تحويل الأموال، ولكن المنظمة الدولية تتخذ جميع القرارات (أحياناً حتى في مستوى التمويل البالغ الصغر) بحجة أن الجهات الفاعلة الوطنية تفتقر إلى القدرات اللازمة. إلا أن الإدارة المصغرة تحول فقط دون تنمية القدرات وتخلق جواً من عدم الثقة وشعوراً بعدم كفاءة الشركات.

(ب) ينبغي التصدي للثغرات في القدرات من خلال إجراءات مستهدفة بدلاً من حرمان الشركاء من التأثير والسلطة. ولم تحظ تنمية القدرات باهتمام كبير وظلت أشكالها وطرقها مرتبطة بتقدير كل منظمة مع عدم اعتماد أي استراتيجيات أو نهج مشتركة حتى داخل منظومة الأمم المتحدة.

(ج) ينبغي تحديد المعايير الخاصة بما يشكل التمويل المباشر وغير المباشر فيما يتعلق بالتمويل الإنساني المقدم إلى الجهات المستجيبة المحلية. ويستحق موضوع التسليم المباشر أو غير المباشر عبر الجهات الفاعلة الوطنية اهتماماً خاصاً لأنه يحدد درجة التأثير الذي ستملكها الجهة المحلية المستفيدة. ورأينا عبر طائفة الأشكال الممكنة لتسليم المعونة الإنسانية من خلال الجهات المحلية، أن المنظمة الدولية في حالة إقليم كردستان، تحتفظ في غالب الأحيان بمستوى من الرقابة يؤدي عملياً إلى خضوع الجهة المحلية لأنظمة الجهة المانحة الدولية وقراراتها وإجراءاتها. ولهذا يمكن أن يقدم تصنيف الأموال بأنها منقولة مباشرة عبر الجهات المحلية صورة مضللة، ولا يحدد في نهاية المطاف أي صلة إيجابية بين تسليم المعونة عبر الجهات المحلية وكفاءة المعونة أو فعاليتها.

د) التمييز بين الجهات المستجيبة الحكومية والجهات المحلية الأخرى هو عامل آخر مهم لديه تداعيات في مجالات الحكم والمساءلة والاستدامة. ولا جدوى عملياً من الجمع بدون تمييز بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الحكومية وغير الحكومية. ففي إقليم كردستان، تحجم المنظمات الدولية باستمرار عن نقل الأموال بشكل مباشر عبر المؤسسات الحكومية وتذكر مجموعة من الأسباب منها النقص في القدرات، أو سوء الإدارة، أو ضرورة الحياد وعدم التحيز في تقديم المساعدة الإنسانية، وتذكر حتى بصورة غير رسمية المواقف السياسية المتخذة. ومع ذلك، وجه المجتمع الدولي نداءات متكررة إلى حكومة إقليم كردستان كي تتحمل مسؤولية النازحين واللاجئين الذين يقدر اليوم أن عددهم يصل إلى ٤،١ مليون شخص، إلى جانب توفيرها الخدمات للسكان المحليين البالغ عددهم ٥،٥ مليون نسمة. ومع أن حكومة إقليم كردستان متفهمة للتفسيرات التي يقدمها المجتمع الدولي، يمكن التصدي للحوادث المذكورة من خلال الجهود المشتركة بدلاً من إبراز هذه الحواجز لتبرير حجب التمويل المباشر عن المؤسسات الحكومية. ولهذا نوصي بأن تنقل نسبة دنيا من التمويل الإنساني عبر المؤسسات الحكومية بشكل مباشر، مرفقة بالطبع بشروط محددة تشكل ضمانة ضد المخاطر والمخاوف المشتركة. ويمكن استنساخ الدعم المالي المباشر الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المركز المشترك لتنسيق الأزمات واتخاذ نموذجاً لشراكة ناجحة في آليات التمويل المباشر.

المرفق ١: أعضاء فريق البعثة

الموقع والمنظمة	الاسم
وكالة الأمين العام المعنية بالشركات، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (المقر، سويسرا)	Dr. Jemilah Mahmood
رئيس الدائرة متعددة الأطراف، وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)	Mr. Philippe Besson
دائرة المساعدة الإنسانية، وزارة الخارجية الاتحادية، ألمانيا	Ms. Lea Moser
مدير الشؤون الإنسانية، منظمة أوكسفام (المملكة المتحدة)	Mr. Nigel Timmins
مدير مؤسسة Mercy Vincent Foundation، نيجيريا	Mr. Palmer Okpako
منسقة الشركات الإنسانية، منظمة CARE (المملكة المتحدة)	Ms. Frederique Lehoux
اخصائي في حالات الطوارئ، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يونسيف (الأردن)	Mr. John Bono
كبير مستشاري الشؤون الإنسانية، شعبة العمليات والدعوة إلى المناصرة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (الولايات المتحدة)	Mr. Antoine Gerard

دعم الاتحاد الدولي:

١- Coree Steadman، توطين العمل الإنساني، الاتحاد الدولي

٢- Atwa Jaber، السياسات الدولية، الاتحاد الدولي

المرفق ٢: قائمة بالمنظمات التي تمت مقابلتها

في بغداد:

الأحد ١٨ نوفمبر ٢٠١٨

- المنسقة المقيمة/ منسقة الشؤون الإنسانية، السيدة مارتا رويداس
- مدير عام المركز المشترك للتنسيق والرصد، السيد عبد الأمير محمد علي
- مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية، السيد محمد طاهر التميمي
- رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي، وبعثة اللجنة الدولية

في إربيل:

الاثنين ١٩ نوفمبر ٢٠١٨

- فريق التنسيق المشترك بين المجموعات (ICCG) - *CWG, CCCM Cluster, Protection Cluster, CCS, OCHA*
- *WHO, OCHA-IHF, Emergency Livelihood Cluster*
- الفريق التطري للعمل الإنساني - *WHO, IOM, OXFAM, DFID, DAMA, UNHCR, NCCI, REACH-Iraq, ECHO*
- الجهات المانحة - *USAID/OFDA, German Consulate, ECHO, Japan, DFAT*
- وكالات الأمم المتحدة - *UNFPA, UNICEF, UNMAS, OCHA, UN-Habitat*
- محافظ إربيل، Mr. Nawzad Hadi Mawloo
- مدير المركز المشترك لتنسيق الأزمات، Mr. Hoshang Mohamed
- اجتماع مع الجهات الفاعلة المحلية في إقليم كردستان - جمعية الهلال الأحمر العراقي، *CNSF, CNSF, KHRW, Rwanga Fou, AAF, RNVDO, IFRC, Caritas Dukok, YAO, DAMA, Mamuzain, Al-rakeezeh, Barazani Charity Foundation, Pekawa, SIRD, PHO, PAO, Almortaqa, Al-rakeza RRD.*

الثلاثاء ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨

- اجتماع مع الجهات الفاعلة المحلية العاملة على المستوى الإقليمي و/أو على المستوى الاتحادي. *TAD, WRO, Hope, PeKawa, K.R.A, Al-Tadamun, UIMS, REACH-Iraq, SSDF, Justice Center, YAO*
- اجتماع مع المنظمات النسائية المعنية بحقوق المرأة *WOLA, Sewan, WRO, WEO*
- اجتماع مع البعثة الفرعية للجنة الدولية في إربيل، والصليب الأحمر الألماني، وجمعية الهلال الأحمر العراقي في إربيل.
- اجتماع مع المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية (المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية (ECHO)

الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٨

- اجتماعات مع الجهات الفاعلة المحلية، ومع نازحين ولاجئين في مخيمات حسن شام، وهرشم، ودباجة ١، ودباجة ٢، وقوشته.
- اجتماعات مع منظمات دولية غير حكومية - *PUI, HI, Mercy Corps, Oxfam, Ussom, SFO INGO, NCCI, Save the Children, Christian Aid, NRC, Intersos, CARE, CRS*

الخميس ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨

حلقة عمل للتعبير وإبداء الملاحظات مخصصة للجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق (NCCI) مقر إربيل.

المرفق ٣: برنامج البعثة

اليوم الأول، الأحد (١٨ نوفمبر ٢٠١٨)

الموعد	النشاط
أوقات مختلفة	وصول القيادة المشتركة للبعثة إلى بغداد
أوقات مختلفة	وصول أعضاء البعثة إلى إربيل
٨.٣٠-٩.٠٠	ترحيب بالقيادة المشتركة للبعثة وعرض للقضايا الأمنية
٩.٠٠-١٠.٠٠	اجتماع مع المنسقة المقيمة/ منسقة الشؤون الإنسانية
١٠.٣٠-١١.٣٠	اجتماع مع مدير المركز المشترك للتنسيق والرصد
١٢.٠٠-١٣.٠٠	اجتماع مع مدير دائرة المنظمات غير الحكومية
١٣.٣٠-١٤.٣٠	اجتماع مع جمعية الهلال الأحمر العراقي
١٤.٣٠-١٥.٠٠	اجتماع مع اللجنة الدولية
١٧.٠٠-١٩.٠٠	سفر أعضاء القيادة المشتركة إلى إربيل
٢٠.٠٠-٢١.٣٠	اجتماع فريق البعثة (لمحة عامة عن البرنامج والمهام وتوزيع المجموعات)

اليوم الثاني، الاثنين (١٩ نوفمبر ٢٠١٨)

٨.٠٠-٩.٠٠	ترحيب بفريق البعثة وعرض للقضايا الأمنية
٩.٠٠-١٠.٣٠	اجتماع مع فريق التنسيق المشترك بين المجموعات
١٠.٣٠-١٢.٣٠	اجتماع مع الفريق القطري للعمل الإنساني
١٣.٣٠-١٥.٠٠	المجموعة ١: اجتماع مع الجهات المانحة المجموعة ٢: اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة
١٥.٣٠-١٦.٠٠	المجموعة ١: اجتماع مع محافظ إربيل المجموعة ٢: اجتماع مع مدير المركز المشترك لتنسيق الأزمات في إربيل EJCC
١٦.٣٠-١٨.٣٠	اجتماع مع الجهات الفاعلة المحلية في إقليم كردستان

اليوم الثالث، الثلاثاء (٢٠ نوفمبر ٢٠١٨)

٩.٠٠-١١.٠٠	اجتماع مع الجهات المحلية العاملة في إقليم كردستان و/أو في العراق الاتحادي
١١.٣٠-١٣.٠٠	اجتماع مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة

عرض من لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق NCCI بشأن الزيارة الميدانية في اليوم الرابع	١٤،٣٠-١٤،٠٠
اجتماعات مع: - البعثة الفرعية للجنة الدولية في إربيل، والصليب الأحمر الألماني، وجمعية الهلال الأحمر العراقي - منظمة أوكسفام - المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ECHO	١٨،٠٠-١٥،٠٠

اليوم الرابع، الاربعاء (٢١ نوفمبر ٢٠١٨)

السفر إلى المخيمات داخل إربيل وحولها	٩،٠٠-٨،٠٠
المجموعة ١: مخيم حسن شام للنازحين، ومخيم هرشم للنازحين المجموعة ٢: مخيم دباغة للنازحين ولللاجئين، ومخيم قوشتبه للاجئين	١٢،٣٠-٩،٣٠
اجتماع مع المنظمات الدولية غير الحكومية	١٧،٠٠-١٥،٣٠

اليوم الخامس، الخميس (٢٢ نوفمبر ٢٠١٨)

تحضير فريق البعثة لجلسة التعقيب	١١،٣٠-٩،٠٠
حلقة عمل للتعقيب وإبداء الملاحظات مع الجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة	١٥،٠٠-١٢،٠٠
مغادرة أعضاء فريق البعثة من إربيل	أوقات مختلفة